ولو وهى الحق والايمان شاورهم تعقب حكمه وينقض عنه الحاكم وقضى منه غير الجور
وهو الصواب وانما تعقب مع الاستشارة لانه وان رفع الحكم بعقد لا يرفع ايقاعه لانه
تحكيم لزيادة نظر في البينة وغيرها من احوال الامناء عيين اذا لقضاء هنا عة
دقيقة لا يرتفى اليها كل الناس وارتضوا عن رضيانه كيوقيع توبة أبا هل مع ان شرط
صحة توبته العلم واجيب بانه قد يتولى الجاهل بعد وجود العالم حقيقة او حكم
كهرفه وسعيد ولا يتعقب حكم العدد العالم اي لا ينظر فيه من تولى بعده بلا يكثر
الحرج والخصام وترتفع الحاد وقد من اجله ليها ينتصب عدد الاثنين ولا عدد واحد
اذ عشر من قلة العدد العالم من غير تحصر وبين الناقض السبب اي الذي نقض من اجله
نبه لا ينسب للجور والهوى مطلقا اي نقضه هو او غيره بقوله نقض بالبناء للمفعول
وما بعده فصير بعد عدد العدد العالم وقوله حالية حكما مدعول خالف فيه قاطعا
من كتاب او سنة او اجماع او القواعد كان حكم بشهادة كافر او فاسقه عدالة
لقوله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم وكان يحكم بالشفعة للجار وان الحديث
الصحيح وارد بانه قضى بها للشريك ولم يثبت له معارض صحيح وكان حكم بالميراث
كله للاخ دون الجد لان الاية كالصريحة له وقوله قضى افتضاه الخ او مفاد الامة الاخ له
ولم يفرد احد بالاختصاص الاخ ومن ثم كان حكم ببينة ناقضا دون البينة بان الغرة
عند الشرعية على الدابة او خالف فيه جلي قياسا من اضافة الصفة لموصوفها
اي قياسا جليا وهو ما قطع فيه بنفي الفارق او خفي كقياس الامة على العبد
في التغريب على ما عتن نصيبه منه على احد الشريكين وهو موسر وهو مثل
المصنف الحنفي الغرة نصف العشر بجامع ان كلا منهما مقدر فيقاس بعضها
وقوله احد الشريكين اي وهو معسر وابى الشريك الآخر ان يعتق نصيبه حكم له فاضل
بان الرقيد يسري لهذا الفاضل بعضه وبان الى قيمة نصيبه فيه ليعتق عتقه فانه
ينفذ ولو كان هذا القاضي حنفيا يرى ان مذهبه ذا لا يحل له ان يحكم لشريك
النبيذ ولو لم يرى الحد وهو مذهبه وذا نبيذها فوله وشيعة جار وتقدم نظيره
واستبعد الهمازي ونفي نقض الحكم في الشاهد لانه ورد كل حديث وجد بها
جاء على امتنا اهل العلم ولا سيما علماء اهل المدينة اذا قال الحافظ جار
الحاد بعضهم كانه فوق كل اجماع وحكم بعدوه او حكم القاضي بعدوه عدا وكذا
ذنبوية ينقض او حكم شهادة كافر بما لم يجز او مسلم مع علم القاضي بذا لا لنحو
لعبة لبعض الكتاب كما تقدم وميراث ذي رحم كعمة وذا لك ينقض او ميراث

فيصير ان مولى اسفل من معتقة او حكم بشهادة فاسق او غير استناد لبينة او اقرار بل بعلم
عنه سببي مجلسه قبل ولا بينة او بعدها واصاب فيما عمله به لما مر ان القضاء
بان اقر بينة بعد بلا ينقض او بعدها وثلاثة او واحدة اي حكم بذلك ينقض وبه
فيما مضى بذا الاول ان لفول به منكر به الذي او ثبت انه قصد كذا اي حكما جهلا
باخطاء عمد فصده لفجلة او نسيان او اشتغالا بالبينة متعلق بثبت المقدر
اي ثبت بينة انه اخطأ عمد فصده وامتنع زيد لذكر عمدا لاكثر عادة الاكثرون
بينة بلا بغض غيره وينقض هو او لخطر بعد فضايه انه قضى بعد بي او لا غيره
او بدا سفين بينقضه هو او غيره كاحدهما كما اذا حكم بأحدهما مع عدم بغض
اللبعال او مد يعول اليه بلا يرد حكمه ان طلب المحكوم له اخذ والا بيع اخذ المال
الحال عنه ان طلب المحكوم عليه لرد شهادة العدد فان نكل حلف منه واذا تبين
بعد الحكم بالفاسق ان حدهما غير مقبول الشهادة ومن معه حلف وان لم يدع
الفاضل من المشهود عليه خمسين يمينا مع عاصبه واحد كان او اكثر
اذ لا يلزم بالعدد فوق رجلين عصبة ولو عبر بالفاضل بعد القضاء لكان
اخصر واحسن لانه اذا عدم المفصود اذ ربما ينوبهم القضاء غير القاضي
كالاطراف وان كان فوله طلب فعلمين وقوله لانه الخ افتضى فرينة ان المراد
بالقضاء خصوص القضاء وبركل ولي ذكر او عصبة رد شهادة الشاهد
الباقي فوق شهرة علموا بانه احدهم عبدا وكذا مر والمراد بتبين الشهود انطباق
وفي بالواحد اذ موضوع المسالة انه شاهد ان تبين ان احدهما كافر مثلا
ويختص العالم الباقي بفرينة واستشكل بان مقتضى العدد تفريع مع
ان لم نقل باختصاصه بالفرد اذ الفرد انكاح ما قبله والا يعلموا معلى غافلة
الامام الاربعة ان لم يعلم حيي الحكم والا فعليه وحده واذا تبين بعد الحكم
ان احد الشاهدين كعبد او الفاسق فصاعدا نقض حلف المفضوع الاول وهو بيد
العيني عليه مع شاهده الباقي وتم الحكم لان البرجح بثبت بالشاهد واليمين
كما يأتي فان نكل حلف المفضوع ثانيا فصاعدا ان انها شهادة الشاهد
الباقي فيما ظنه ما شهد به ذلك الشاهد ان علم والا فعلى غافلة الامام
كما مر وقد دخل في ما شهد به ذلك لدلالة ما قبله عليه ولما تكلم على البينات
التي ينقضها هو وغيره اخذ يتكلم على ثلاث مسايل ينقضها هو وغيره
مع بيان السبب ايضا كما تقدم مثلا ونقضه هو وغيره ان ظهر ان غيره اعلم

Copyright Reading University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)